

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والخمسون

٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها

التاسعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

((البند ٣ (أ)))

البرنامج ١٣

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

١ - نظرت اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من برامج الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ومعلومات الأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨ ((A/74/6 (Sect. 16)). وكان معروضا على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وقام المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعرض البرنامج، وردّ مع ممثلين آخرين للمكتب وللأمانة العامة على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأثنت على ما يقوم به من عمل، لا سيما فيما يتعلق بمقدرته على تغطية مجموعة متنوعة من المجالات بفعالية، بما في ذلك المخدرات والإرهاب، وفيما يتصل بدوره الهام باعتباره الهيئة الدولية الرئيسية التي تُعنى بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود إلقاء قدر أكبر من الضوء على الصلة بين المخدرات والإرهاب بتغيير اسم المكتب ليصبح "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإرهاب". وطُلب إيضاح ما قد يتعرض له عمل المكتب من ضغوط بالنظر إلى اعتماده بصورة رئيسية على التمويل المتأتي من مصادر خارجة عن الميزانية. وفيما يتعلق بمسألة التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية، طلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن مبلغ أشير إليه على الموقع الشبكي للمكتب قدره ٣٠٠ مليون دولار تقريباً.

٤ - ورُحِّبَت عدة وفود بنهج مواءمة الخطة البرنامجية مع أهداف التنمية المستدامة. وأشير إلى عمل المكتب باعتباره عملاً ذا قيمة أصيلة لا مجرد أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك لوحظ أن مكافحة الظروف المؤدية إلى الإرهاب هي الركيزة التي تستند إليها استراتيجية المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب وأن من المفيد لذلك تسليط الضوء على الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة. وأعرب أحد الوفود أيضاً عن تقديره للنهج الذي اتبعته الأمانة العامة في تأطير عرض الميزانية البرنامجية على هذا النحو، واقترح الوفد بذل مزيد من الجهود للتأكد من أن الأهداف والأنشطة المقررة لجميع برامج الميزانية البرنامجية تصاغ في إطار يدعم أهداف التنمية المستدامة.

٥ - وارتأى أحد الوفود أن البرنامج لا يزال غير متوازن. وأعرب عن وجهة نظر مفادها أن مواءمة أنشطة المكتب مع أهداف التنمية المستدامة أدت إلى خلل في توازن المقترح يمكن أن يولد انطباعاً خاطئاً عن ولاية البرنامج. وأضاف أنه لئن كان العمل الذي يضطلع به المكتب يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن المهم التأكد أن المواءمة مع هذه الأهداف لا تؤدي إلى طمس معالم الولاية الفريدة المنوطة بالمكتب فيما يتعلق بمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب. وفي ذلك السياق، طلب الوفد إلى الأمانة العامة العودة إلى الشكل والمنهجية السابقين المتبعين في الإطار الاستراتيجي. وأشار علاوة على ذلك إلى أن المنهجية الجديدة للبرنامج وُصِفَت بأنها تستند إلى تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزنة"، وما يتصل به من مناقشات. لكن المنهجية الجديدة تولد انطباعاً خاطئاً بشأن المهام التشغيلية للمكتب واحتياجات الدول الأعضاء وتوقعاتها. وينبغي أن يكون البرنامج الحالي بمثابة خريطة طريق شاملة لما يقوم به المكتب من أنشطة في جميع برامج الفرعية، كما كان الحال في سياق الإطار الاستراتيجي. وسلط وفد آخر الضوء على الفرق الدلالي في المعنى بين مصطلحي "مواءمة" و "صلة"، ملاحظاً أن من الأنسب استخدام لفظة "صلة" لا "مواءمة" التي تعني ضمناً أن أهداف التنمية المستدامة تشكّل الولاية الرئيسية للمكتب. ولاحظ الوفد نفسه كذلك صعوبة الرجوع إلى الفقرات غير المرقمة من التقرير وأكد ضرورة ترقيمها.

٦ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ارتأى أحد الوفود أن الإشارة في سياق النتيجة التي سلط عليها الضوء من النتائج المحققة في عام ٢٠١٨ إلى حدوث انخفاض في تدفق المخدرات غير المشروعة من أفغانستان إشارةً مشكوك في صحتها في ضوء تزايد حجم الإنتاج من بذور الخشخاش في أفغانستان.

٧ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، مكافحة الفساد، ارتأى أحد الوفود ضرورة إدراج معلومات أشمل عن الجهود الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها.

٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، منع الإرهاب، طَلَب أحد الوفود إيضاحاً فيما يتعلق بأحد المنجزات المستهدفة هو "تعزيز الإجراءات القضائية" الذي ورد في إطار "النتيجة وما يدل عليها" في سياق النتيجة المحققة في عام ٢٠١٨ التي سلّط عليها الضوء، فاستفسر تحديداً عما إذا كان المكتب يعمل ككيان قانوني. وفي ذلك الصدد، استفسر الوفد نفسه عما إذا كانت هناك أي ازدواجية في العمل بين المكتب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التي قدمت المساعدة إلى تشاد في صياغة تشريعات تعترف بالإرهاب بوصفه جريمة.

٩ - ونال عملُ المكتب في إطار برنامجه الفرعي ٦، الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية، الثناء وخاصة فيما يتعلق بمنع نشأة أشكال جديدة من إدمان المخدرات بين الشباب وبنظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة. ولاحظ أحد الوفود أن تعاطي المواد الأفيونية يمثل مشكلةً للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وطلب إيضاحاً لأفضل النهج المتبعة من أجل معالجة هذه المسألة. وأعرب وفد آخر عن تأييده لما جاء في النتيجة المسلّط عليها الضوء من النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠، حيث ورد فيها تقديرٌ لعدد الضحايا غير المكتشفين للاتجار بالأشخاص، وشجع الوفد المكتب على العمل عن كثب مع غيره من المنظمات المعنية بهذا المجال وعلى قياس مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

١٠ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٧، دعم السياسات، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الإشارة المتكررة لتعبير "التطرف العنيف" في سياق النتيجة التي سلّط عليها الضوء من النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠ تعطي صورة غير صحيحة عن ولاية المكتب، وطلّب الاستعاضة عن هذا المصطلح بعبارة "منع الإرهاب". ولاحظ الوفد أيضاً أن الولاية الرئيسية للمكتب في مجال منع الإرهاب لم ترد في النص إشارة إليها.

١١ - وأثنى أحد الوفود على العمل الذي يضطلع به المكتب في إطار البرنامج الفرعي ٨، التعاون التقني والدعم الميداني، ملاحظاً مع الارتياح مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، كما طلب إيضاحاً لما إذا كان المكتب يعمل ككيان مستقل في ذلك الصدد أم بالتعاون مع التحالف من أجل منطقة الساحل.

١٢ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٩، تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومقر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، اقترح أحد الوفود الاستعاضة عن عبارة "رصد وتعزيز تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والامتثال الكامل لها" التي ترد في الفقرة ١٦-٧٧ بعبارة "رصد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية" التي تتسق بشكل أفضل مع الصيغة المتفق عليها مؤخراً. ولاحظ أحد الوفود ضرورة عرض أنشطة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بصورة مستقلة وأن عرض مقترح موحد لهذا البرنامج الفرعي لا يتفق مع ما تجرّبه الدول الأعضاء من مناقشات في فيينا، كما أيد إعادة إدراج المقترح المتعلق بإنشاء وظيفة في الأمانة العامة لمستشار قانوني تابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ولاحظ وفد آخر أن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أكدت تصنيف بوتسوانا كبلد من بلدان العبور، ومع ذلك تنحصر المساعدة المقدمة في هذا الصدد في بناء القدرات من أجل الإبلاغ المتعلق باتفاقيات مراقبة المخدرات. وطلّب إيضاح نوع المساعدة التي يمكن أن يقدمها المكتب إلى بلدان العبور لمساعدتها بشكل أكثر فعالية على سد الثغرات فيما تعتمد من تشريعات لمراقبة المخدرات.